

# الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج

د. محمد الرميحي

## تمهيد :

لقد اقرت اللجنة المنظمة لندوة « التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي » والتي تشرف على عقد هذه الندوة تعريفا لمنطقة الخليج العربي ، ارادت ان تتقيد به الابحاث المكتوبة لفرض هذه الندوة .

وبموجب هذا التعريف فان منطقة الخليج العربي تتكون من الاقطار العربية الواقعة على الخليج ، وهي بالتحديد : الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (١) .

وقد طلبت اللجنة المنظمة لهذه الندوة الى كاتب هذه الورقة تناول موضوع « الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي بين هذه الاقطار الواقعة على الخليج العربي » .

وبالنظر الى العنوان المذكور اعلاه ، تبين لنا الثنائية التي يتفرع اليها وهي :

## ا - الاسس التاريخية والاجتماعية .

### ب - الشمول الجغرافي .

وهذه الثنائية تظهر في الحال الصعوبات الجمة التي يمكن ان تواجه الباحث لدى التصدي لمعالجة مثل هذا الموضوع .

ان ما كتب حتى الان حول الخليج العربي يتناول جغرافيات جزئية كشمال الخليج او جنوبه او اقطاره البترولية وغير البترولية ... الى آخره من التقسيمات الجغرافية ، او يتناول

(١) خطاب التكليف من سكرتارية الندوة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧١ .

موضوعات قطاعية معينة كالثروة البترولية او الثروة البشرية أو التعليم او السكان او الاقتصاد ... الخ ، لذا فان ما كتب من قبل لا يقع بأي شكل من الاشكال تحت العنوان المراد دراسته هنا ، ومن الضروري ان ينظر الى الحقائق والتعليقات في هذه الورقة على انها بداية لفتح طريق اولي قد لا يلتزم بالعنوان في نهاية المطاف او لا يصل الى النتيجة نفسها المقترحة في صياغة عنوان الورقة اعلاه ، هذا من جهة .

ومن جهة اخرى فان هناك فرضية ترمي اليها اللجنة المنظمة لهذه الندوة من طرح مثل هذا العنوان ، وهي ان هناك بالفعل « تكاملا اقتصاديا » وجد تاريخيا وقد حدث في السابق ويمكن الرجوع اليه لتحليل الواقع الحالي ، وان هناك « تكاملا اقتصاديا » حاليا يمكن البحث في اصوله . ولكن في الحقيقة، ان هذين الافتراضين غير واقعيين لا في الماضي ولا في الوقت الحالي ، فلم يكن هناك تكامل اقتصادي في الماضي بمعنى تقسيم العمل على المستوى الاقليمي وتبادل الخبرات والمنافع والخدمات ولا هو قائم حاليا . لان المنطقة ، وبساطة شديدة ، تتسم بالتشابه الاقتصادي حتى في مجالات نشاطها الاقتصادي التقليدي ، او اذا اردنا التحديد الدقيق فهي في اغلبها متشابهة في النشاط الاقتصادي لا مختلفة . فالجوهري والعام والمشارك هنا هو التشابه لا الاختلاف الاقتصادي ، ومن هذه النقطة بالذات نجد ان امكانية التعاون في المستقبل ، ونتيجة لوجود مناشط اقتصادية جديدة ، يمكن ان تكون اسهل ، لان التشابه الاقتصادي ( في الماضي ) قد اوجد تشابها ( تاريخيا واجتماعيا ) الى حد كبير .

والأمول بالنسبة لهذا الامر هو : ان هناك تكاملا اقتصاديا مرجوا في المستقبل يمكن ان توضح وتقتضي له اسس تاريخية واجتماعية .

ولكن حتى هذا « المأمول » قد لا يوصلنا الى ما نريد الوصول اليه ، وهو التكامل الاقتصادي المرجو بالمعنى الحديث ، لانه بافتراض وجود اسس تاريخية واجتماعية ، فان تلك الاسس كانت مطلقة من واقع اقتصادي يختلف عن الواقع الاقتصادي الحالي لهذه الاقطار ، وبالطبع من واقع سياسي يختلف عن الواقع السياسي الحالي ايضا لهذه الاقطار المطلوب امر دراستها ، وبما ان الواقع الاقتصادي قد تغير فلا يمكن اذا قياس الوضع الاجتماعي والتاريخي السابق بالنسبة الى وضع لاحق ، وهنا تساؤل مشروع لا يمكن تجاوزه .

كما ان الكاتب في هذا الموضوع يواجه بصعوبة اخرى في تحديد الاطار الجغرافي المفترض . ففي هذا المجال عليه ان يلتزم بالاقطار العربية المنصوص عليها في تعريف اللجنة المنظمة ، وهذا التحديد يبدو للباحث الموضوعي تعسفيا ، فقد يحمل املا في المستقبل ولكنه بالقطع لا يحمل جذورا من الماضي . وتاريخ الخليج الاقتصادي والاجتماعي قد تشابك على مر الزمن ، ولاسباب جغرافية وموضوعية ، بالساحل الجنوبي لايران في وقت من الاوقات . وبالتحديد من عبادان شمالا الى بندر عباس جنوبا ، ومع الجزر المتناثرة في الخليج ، من جزيرة « خارج » مرورا بجزيرة « قيس » و « الزخونية » و « قسم » و « البحرين » . وكلها جزر كانت تعد مراكز اقتصادية في حقبة او اخرى من حقبة تاريخ الخليج . كما ان التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للخليج ارتبط ايضا بشواطئ القارة الهندية من جهة ، وبشواطئ

شرقي افريقيا من جهة اخرى . وما زالت معالم هذا التلاقي الاقتصادي ظاهرة للعيان في جزئيات من الثقافة المادية او المعنوية الظاهرة لدى الجماعة القاطنة على ضفاف الخليج ، كما انه من طرف آخر قد امتد شمالا من بغداد حتى عمان في وقت ما . لذلك فليس من المنطقي تحديد مجال جغرافي حديث لمنطقة الخليج والدخول به على علاقة لتناول موضوعي تاريخي اجتماعي . لان هذا المجال الجغرافي الحديث ، امتد او تقلص في الوقت الماضي واثّر وتأثر اجتماعيا بمناطق مجاورة ، او انعزل عن بعضه في وقت ما .

ولقد كان للواقع السياسي فوق ذلك تأثير آخر ، وهو الذي حور الاقطار العربية الى شكلها الحالي في الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الاولى بالتحديد . وله ايضا بعد لا يمكن تجاهله ، فمثلا علاقة ساحل الخليج بنجد لا يمكن تجاهلها من حيث بعدها التاريخي او الاقتصادي ، ولكن لا يمكن الافتراض على وجه الشمول ان كل مقاطعات المملكة العربية السعودية الحالية ، كالحجاز وعسير مثلا ، تدخل ضمنا في اطار ما يراد الحديث عنه تاريخيا بالخليج ، ولو بان ذلك كواقع سياسي في المرحلة الحالية ، وهو واقع لا يمكن تجاوزه . وبالمثل فان علاقات الخليج بمقاطعة البصرة وما حولها هو ايضا ، تاريخيا واجتماعيا، مرتبط ارتباطا وثيقا وبشكل لا يتجزأ بالخليج . ولكن سوف يبدو ايلاج بغداد وشمالها الى الموصل في الجمهورية العراقية الان، خارج النطاق التاريخي والاجتماعي الذي يمكن التصدي له في اطار ورقة كهذه ، وبالتالي يظهر ان ذلك الابلج تعسفي مرة اخرى لا علمي ، ومن محصلة ما سبق نجد :

ان الاطار المرجعي المحدود لهذه الورقة لا يمكن قبوله على علته ، ولا بد ان نأخذ بعين الاعتبار الابعاد التي ذكرناها سابقا . وهي بتلخيص شديد كالتالي : « ان المجال الجغرافي للخليج والعلاقات الاقتصادية تاريخيا بين اقطاره لم تكن في تاريخه الحديث محدودة كما وصفت في التعريف الذي تبنته اللجنة التحضيرية لاندوة والذي ذكرناه سابقا ، بل تجاوزت ذلك في وقت او تقلصت عنه في وقت آخر » .

لذلك لا بد ان نسارع الى القول بان الاطار المرجعي لمثل هذا النوع من البحث يمكن ان يتسع ليشمل حوض الخليج العربي ، خاصة من منظوره الاجتماعي الاقتصادي في فترة تاريخية معينة ، وقد يتقلص ليشمل عدة اقطار متقاربة فقط في فترة تاريخية معينة .

ولنضرب مثالا على ذلك لمزيد من التوضيح لا اكثر : نشير الى ملاحظة السير شارلز بلجريف في نهاية كتابه الموسوم « بالخليج الفارسي » حيث يقول : « العرب الخليجيون كانت لهم علاقات قوية مع الهند اكثر من علاقاتهم ببقية بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، لان معظم تجارة الخليج كانت تاريخيا مع بومبي » . (٢)

من هذه المقدمة نخرج الى القول بان عناصر متعددة ومتشابهة لها مدخلات ومخرجات عدة

يواجهها الباحث عندما يحاول التصدي للكتابة في موضوع يحمل عنوان : « الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي » .

### نشاط الانسان في الخليج من منظوره التاريخي :

من الصعب عند الحديث عن الاسس التاريخية لنشاط الانسان الاقتصادي في الخليج ان نضع فاصلا محددا يمكن ان نبدأ به مرحلة تاريخية بعينها ، ثم نصل الى فاصل آخر تنتهي عنده تلك المرحلة لتبدأ مرحلة جديدة . ولقد عرف الان ، الى درجة تصل الى اليقين ، ان الانسان في الخليج كان دائم التنقل بين شواطئه وجزره بحثا عن المناطق والظروف التي يتوفر فيها العيش الذي يوفر له حاجياته الاساسية ، وفي التاريخ الحديث نجد ان هناك هجرات متعددة وكبيرة ، اما من داخل شبه الجزيرة العربية الى اطراف الخليج ، كهجرة تحالف العتوب مثلا ( الصباح - الخليفة - الجلاهمة ) ومن معهم من القبائل العربية الى شواطئ الخليج في وسط القرن الثامن عشر ، او هجرة بني كعب من عمان الى شرق مصب شط العرب ( عربستان ) . واما هجرة تحالف قبائل ( بني ياس ) من داخل الجزيرة العربية الى الساحل العماني في الخليج ، الى غيرها من الهجرات والتنقلات المعروفة (٣) . هذه الهجرات التي قد تنتهي اما الى استقرار دائم او ارتحال آخر جزئي الى مكان جديد تتوسم فيه الوفرة الاقتصادية ، وهذه ظاهرة اجتماعية تاريخية وسمت تاريخ الخليج في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واستمر بعضها حتى منتصف القرن العشرين ولكن بشكل اقل مرونة من الهجرات السابقة ولاغراض تختلف قليلا عن الاولى .

ولقد اثر ، تاريخيا ، في مرونة ارتحال ابناء الخليج بين شواطئه او جزره وانتقاله من الداخل الى الشاطئ عنصران مهمان :

(١) اولهما هو سقوط الخليج تحت سيطرة قوة استعمارية هي القوة البريطانية في الهند التي بدأت التغلغل في الخليج منذ المعاهدة العامة مع شيوخه وامرائه في يناير ( كانون الثاني ) ١٨٢٠ م « في الربع الاول من القرن التاسع عشر » . واستمرار هذا التغلغل الى ان وصل الى درجة الحد من الكثير من نشاط الانسان الخليجي الاقتصادي ، وبالتالي الحد من تنقله من مكان الى آخر على سيل الهجرة الدائمة او المؤقتة بحثا عن الرزق . فقد فرضت السلطة البريطانية - نتيجة لمعاهدات مكتوبة او نتيجة التلويح بالتدخل بالقوة ، او الاثنتين معا بين وقت وآخر - فرضت على الجماعات العربية في الخليج ان تقف على نفسها وتنقطع اقتصاديا في البداية ، عن التجارة مع اقطار الهند والساحل الافريقي نتيجة للمنافسة الشديدة بين وسائل نقلها شبه البدائية المعتمدة على الشراع ووسائل النقل الحديثة نسبيا ، المتوفرة لدى الشركات الاجنبية البريطانية ، والمعتمدة على البخار في ذلك الوقت .

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

احمد مصطفى ابو حاكمه . تاريخ الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٧٠ ، الكويت .

وبعد ذلك انقطعت سبل التجارة بين هذه الاقطار العربية وبين بعضها في الخليج ، واصبحت تعتمد على ما يصالحها عن طريق وسائل النقل الاجنبية . وقد اثر هذا بعد ذلك سياسيا بأن نتج عنه ابتعاد هذه الاقطار عن بعضها نتيجة للتدخل البريطاني الواضح في الشؤون السياسية الداخلية للمحميات العربية في الخليج على وجه الخصوص ، فرسمت خطوط لتلك القبائل سواء في البحر ( كالخط الوهمي الذي فرضته بريطانيا بعد اتفاقيات ١٨٢٣ في منتصف الخليج لمنع تجول القبائل العربية من جانب الى آخر ) ، او في البر بين الامارات الصغيرة لتحديد مساحات من الارض تعترف السلطة البريطانية بسيادة هذه القبيلة او تلك عليها . فخلقت بذلك مجموعة من النزاعات استمرت باستمرار تواجد السلطة البريطانية ، ومن ثم توارثتها الدول الخليجية الجديدة بعد الاستقلال في شبه نزاع على الحدود ظاهر او مستتر . ولا تخلو اليوم علاقات هذه الدول الخليجية مع بعضها او مع جيرانها من نزاع حول الحدود ، من الشمال الى الجنوب ، وهي نزاعات متجددة (٤) . وكان نتيجة لذلك ان هذه الاقطار بعدما كانت تقف بمرونة نسبية في التنقل التجاري والانساني فيما بينها ، فقدت تلك المرونة شيئا فشيئا الى ان وصلت في اعقاب الاستقلال بقواعد شبه جامدة للانتقال الانساني .

(٢) **والعنصر الثاني المؤثر في مرونة انتقال ابن الخليج هو اكتشاف البترول الخليجي الذي بدا في سنوات ما بين الحربين العالميتين . هذا العنصر ولو انه ناتج عن العنصر الاول اي وجود القوة الغربية ، وربط سوق الخليج بالسوق العالمي ، واصرار المستعمر على تقطيع اوصال الخليج لصالحه (٥) ، الا ان ظهور البترول بحد ذاته قد اثر في هذه المجتمعات العربية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير الانتاج البترولي وتصديره ، مما ادى الى ارباك في التطور المنظم لدى هذه المجتمعات نتجت عنه افراسات اقتصادية وسياسية واجتماعية اخرجت تطوره الطبيعي نحو وحدة اقليمية منطقية ، وجرفته الى منحدر اقليمي ضيق نتيجة تدفق البترول بفزارة في جزء منه وانعدام او تأخير هذا التدفق في اماكن اخرى ، وظهور « الدولة المدينة » .**

### **الخليج من الهيمنة البريطانية الى الهيمنة البترولية**

لقد قلنا سلفا ان الهيمنة البريطانية التي تطورت منذ منتصف القرن التاسع عشر حول الخليج وساحل الهند والبحرين وقطر ، ثم الكويت في نهاية القرن التاسع عشر ، ثم العراق في

(٤) يمكن ضرب امثلة متعددة على اصرار القوة الغربية ( البريطانية ) على تفريغ الخليج من المعاهدات الموقعة مع ابن سعود ، خاصة معاهدة جدة في عام ١٩٢٧ . وكذلك المؤتمرات التي عقدت لترسيم الحدود واشهرها مؤتمر العجير في سنة ١٩٢٢ ، الذي رسمت فيه الحدود الكويتية - السعودية - العراقية باشراف بريطاني مباشر .

Mann Clarence C. *Abu Dhabi, Birth of an Oil Shaikhdom*  
Beirut : Khayat, 1969. P 3.

(٥) على سبيل المثال انظر :

بداية القرن العشرين ، وضعت هذه المناطق تحت الحماية البريطانية المباشرة مع معاهدات مماثلة في عمان تخص الجزء الساحلي منها وهو مسقط ، ثم مع عبد العزيز بن سعود ( السعودية ) في معاهدة دارين ١٩١٥ ومعاهدة جدة ١٩٢٧ . . . هذه الهيمنة جعلت القوة البريطانية ونفوذها في الخليج هما السائدان ، فركزت بالتالي هذه القوة في تعاملها مع زعماء القبائل الذين اعترفت لهم بحق السيادة على قبائلهم واتباعهم والاراضي التي تدعي قبائلها انها اصحاب « الديرة » ، ركزت هذا الامر لكي تتمكن عن طريق هؤلاء الزعماء من حفظ الممر الحيوي التجاري باقل ما يمكن من التكاليف والمعاناة .

وفي اول الامر ، لم تكن فكرة السيادة على الارض كما تفهم في الدول الحديثة قد ظهرت في الخليج ، او كانت من الاهمية بمكان لزعماء تلك القبائل او للقبائل نفسها ولا حتى للقوة البريطانية . ومن مظاهر عدم الاهتمام بالارض كمجال للسيادة ، نجد ان القبائل ترتحل من مكان الى آخر ، فاذا حافظت على السلم من وجهة النظر البريطانية ، فان هذا الانتقال لا يسبب أي ضرر . فاستمرار الولاء او انفصاله ، للقبيلة او تحالف القبائل ، هو الذي يحدد الارتباط بالارض او عدمه . فنجد ان الولاء للقبيلة هو ما يفسر لنا تداخل اراضي الامارات في « دولة الامارات العربية المتحدة اليوم » وكذلك ظهور المناطق المحايدة ( بين الكويت والعراق او العراق والسعودية او السعودية والكويت ) ، وذلك نتيجة انتقال القبائل ، او جزء منها ، مع الولاء لشيخ القبيلة في حاله الاولى ، وترك بعض الاراضي مشاعة لقبائل راحلة وبين الامارتين مناطق محايدة ، فتنقل فروع هذه القبائل او بعض منها من ارض الى اخرى حسب حاجتها الاقتصادية ، ويظل ولاؤها لشيخ القبيلة الاصلي في مكان آخر . فهنا اظهر استمرار الولاء القبلي في اراض متباعدة ، الاختلاف على الحدود او المطالبة بأراض ، كما هي الحال في ادعاء البحرين مثلاً بالزبارة في شمال قطر على اساس ان سكان الزبارة من « آل النعيم » يدينون بالولاء تقليدياً لآل خليفة حكام البحرين . اما انفصال الولاء القبلي فهو ايضا انفصال عن الارض كما حدث لهجرة آل بوفلاسة ( من تحالف بني ياس في ابو ظبي ) الى دبي في الثلث الاول من القرن التاسع عشر .

ومع ازدياد التدخل البريطاني ، انتقلت السلطة البريطانية من تعطيل مرونة الانتقال من الشاطئ الجنوبي لفارس الى الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية الذي كانت تحاول الحد منه لاسباب سياسية ( معاهدة ١٨٢٣ ) الى تعطيل مرونة الانتقال بين الوحدات العربية ذات الصلة القبيلة ، كمثال معاهدة ١٨٦٩ التي اجبر فيها آل خليفة في البحرين على عدم التدخل في شؤون قطر ، التي كانت حتى ذلك الوقت في المجال السياسي لحكام البحرين بحكم الارتباطات القبيلة . واذا علمنا مثلاً ان « ديرة » او بلاد قبيلة مطير ، وهي قبيلة قوية ، تمتد في شرق الجزيرة العربية من بريدة وعنيزة والزلفى في شمال القصيم الى جنوب الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية والكويتية العراقية (٦) ، فسر لنا ذلك انتشار ابناء هذه المنطقة

(٦) انظر : Dickson, H. R. P. *The Arab of the Desert*.

خارطة اولية لديرة قبيلة مطير .

– القبيلة في منطقة الاقطار التي تكونت بعد ذلك على رقعة هذه الارض . واستطعن ان تصور كم كان وضع حدود قاطعة في الدول الحديثة في الخليج مضرا بالعلاقات القبلية والاجتماعية لابنائهم .

وتعزيرا لهذه النقطة يشير احد الباحثين بايجاز في قوله : « الى جانب اسلوب الاتفاقيات وفرض الحماية والتدخل العسكري المستمر لجأت بريطانيا الى اساليب اخرى لبقاء امارات الخليج تحت سيطرتها ونفوذها ، فقد عززت النزعة الاستقلالية وعمقت لديهم فكرة النفوذ في مناطق معينة ، فمن طريق التدخل البريطاني تحول رؤساء القبائل الى رؤساء دويلات لها مظاهر الدولة الحديثة ، سواء برسم حدود جغرافية لم تكن معروفة من قبل في بلاد العرب ، او عن طريق تحديد جنسية السفن التابعة لكل منها ، ومنها انتقلت فكرة منح الجنسية الخاصة لسكان الامارة ، ثم اقامة الحواجز الجمركية الى ان تكونت امارات في حقيقتها ذات طبيعة اصطناعية » (٧) .

اذن ، ونتيجة لكل ذلك ، عطلت بريطانيا المجال الحيوي الاقتصادي للوحدات الاجتماعية الطبيعية في شرق الجزيرة العربية عن طريق تقسيم الارض بشكل اعتباطي ، وكرست نوعا من الاقليمية الطبقية بعد ظهور البترول . ساعدها على ذلك الواقع الموضوعي وهو طموح القبائل الى الاستقلال عن الغير نتيجة للعصبية القبلية . ولقد كان لبريطانيا الباع الكبير اقتصاديا في ما يسمى بـ « الخليج الاسفل » او الخليج الجنوبي ، لانه حتى نهاية القرن التاسع عشر ، كان « الخليج الاعلى » او الخليج الشمالي ، ان صح التعبير ، المؤلف من الكويت وشرق الجزيرة العربية والبصرة يعيش مجال نفوذ آخر هو النفوذ العثماني ، فالحكومة التركية العثمانية هي التي كانت لها السيطرة في داخل الجزيرة العربية وبخاصة نجد الاحساء والكويت والعراق . ففي معظم سنوات ما قبل بداية القرن العشرين ، كانت اكثر علاقات الكويت مع جيرانها في الشمال سواء في البصرة او المحمرة ، وكان نشاط الانسان في هذه المنطقة متمركزا حول نصف الدائرة التي تبدأ من المحمرة مرورا بالبصرة وانتهاء بالكويت ومنها الى داخل شبه الجزيرة العربية . وهذا لا يعني انه لم تكن هناك علاقات اقتصادية واجتماعية مع « الخليج الاسفل » ، لكن هذه العلاقات كانت اقل بكثير مما كان بين مجتمعات نصف الدائرة المذكورة ، الا ان هذين القطاعين الاقتصاديين – حتى بداية القرن العشرين – اندمجا في قطاع واحد بعد ذلك ، خاصة بعد معاهدة الكويت مع بريطانيا (١٨٩٩) ، وبعد الحرب العالمية الاولى عندما سيطرت بريطانيا على جنوب العراق . وحتى ذلك الوقت لم يكن مجال التماثل تحت سيطرة قوى عالمية متنافرة ، فابناء « الخليج الاسفل » المتواجدون في البصرة كان يرعى مصالحهم القنصل البريطاني ، وتنظر السلطات المحلية البريطانية الى الكويتيين والبصريين في البحرين بعين الريبة والشك ( كمملاء للسلطات العثمانية ) . ولم تهدأ هذه الهواجس الا بعد

(٧) عبد العاطي محمد احمد . التنمية السياسية في الكويت . بحث غير منشور . اشرف عليه مركز الدراسات الباسية والاستراتيجية في الاهداف ، القاهرة .

الحرب العالمية الاولى ، كما ان سيطرة بريطانيا قد ترسخت بين الحريين حيث مدت نفوذها الموحد الى الجميع . وبدأت الهيمنة البترولية تأخذ بجانب الهيمنة السياسية البريطانية شكل تسلط اقتصادي في ادخال كل المنطقة الى سوق مشتركة ، ولكن هذه السوق المشتركة كانت تابعة لاقتصاد الدولة المسيطرة ( بريطانيا ) وحلفائها ، ولم يكن اقتصادها اقليميا ، فالعامل الاقتصادي المشترك (٨) الذي كان من الممكن ان يبلور التكامل لم يكن ذاتيا او اقليميا لان الاقتصاد التقليدي للمنطقة هو اقتصاد معاشي ورعوي تجاري ذو فائض قليل لا يسمح بتبادل اقليمي . وبعد ظهور النفط ، اصبح العامل الاقتصادي « مشتركا » ايضا في الاقلية وارتبط بمناطق استهلاك البترول ومصادر السلع المصنعة في الغرب . اذن ، فالعامل الاقتصادي المشترك لم يتوفر من قبل حتى يمكن ان يتبعه بناء اقليمي قوي يدفع بشكل من اشكال التكامل .

كان من الممكن في حالة عدم ظهور البترول في الخليج ان يأخذ مسار التعاون شكلا آخر ، وتشكل الوحدات السياسية بمنظور آخر ، حيث يتم التبادل الاقتصادي بناء لتطوير المنتجات المحلية . الا ان وجود البترول - وهو حقيقة - قد زين للشركات العالمية والاحتكار الرأسمالي العالمي الاستمرار في التعاون مع الشرعيات القبلية المتعددة في الخليج والتي كان لها ايضا طموحاتها الخاصة وبالتالي تكريس التبعية الاقتصادية . وبدأت السلطة البريطانية تركز اهتمامها على امر واحد ومهم في نظرها وهو تكريس الشرعية القبلية وتحويلها الى شكل اجتماعي اقتصادي يؤدي الفرض المعيشي لتلك التجمعات البشرية والى واقع ( سيادي ) مرتبط بالارض المحددة ( معاهدة ١٩١٦ مع قطر ) ، وكذلك مباحثات العجير سنة ١٩٢٢ التي كرست الحدود الدولية بين العراق والسعودية والكويت كما ذكرنا (٩) هنا . اذن ، قلص وجود البترول مرونة الانتقال المفتوح في الخليج ، ذلك الانتقال الذي كان سائدا في الاقتصاد والمعيش البحري الرعوي الزراعي ، ولكن هذا التقليل لم يمنع بتاتا الانتقال الجزئي خاصة من مناطق الدفع التي لم يظهر فيها البترول الى مناطق الجذب البترولية ، لان ظهور الدولة في الخليج ، بعد البترول والاحتياج المستمر للعنصر البشري نتيجة التخلخل السكاني ، اجبر السلطة القبلية الشرعية التي تركزت على رأس السلطة والدولة ، على التفادي من الاحتياطي البشري القبلي ، سواء في وسط الجزيرة العربية او في شرقها الذي له جذور وصلات اجتماعية ، فالقبائل التي كانت اطراف الدولة البترولية الحديثة ( كالكويت ، او ابو ظبي ، او قطر ) ضمن مجالها « ديرتها » التحق افراد منها بتلك الدولة كما العجمان والمطير مثلا في الكويت او المرة في قطر ...

(٨) انظر المناشئة الهامة التي كتبها فريد ابو نضال ، ردا على القائلين بوجود « امم وفوميات عربية » في « دراسات عربية » العدد الثالث ، السنة الرابعة عشرة ، يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٨ ، ص ٩٢ - ١١٦ .  
خاصة حول دور العامل الاقتصادي المشترك في بناء الامة والقومية .

(٩) انظر في ذلك :

فروح عبد الحسن الخرش . تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ، ١٨٩٠ - ١٩٢١ . منشورات دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٤ . خاصة فصل « العلاقات البريطانية الكويتية وانعكاسها على العلاقات السعودية الكويتية » ، ص : ٨٧ - ١١٧ .



الخ . وكذلك ، ونتيجة للاقتصاد التقليدي ( الفوص على اللؤلؤ ) والسفر ، كانت العائلات تنتقل من ميناء الى آخر وتقيم صلات مع عائلات اخرى . ولقد استخدمت هذه الصلات فيما بعد كما هي الاصول القبلية ، للالتحاق بالمناطق الجاذبة . وهكذا نجد افراد قبائل كثيرة في اكثر من قطر خليجي ، فمثلا : يمكن ان تجد المرة في الكويت ونجد وقطر والبحرين والامارات . وكذلك هم العجمان والمطير والنميم والدواسر وبنو خالد وبنو هاجر والعوازم وآل بني علي والقحاطين ... الى غيرهم من الفخوذ والاسر الكبيرة او المتوسطة . فعندما تبحث عن اصول عائلة ممتدة مثلا ( كالجناعات ) في الكويت اليوم يذكر لك ( لوريمر في كتابه الموسوعي عن الخليج القسم الجغرافي في الجزء الثالث ص ١١ - ١٣ ) بأنهم قدموا الى الكويت من البحرين . وعندما تعرف ان المرازيق باقليم ( شبكوه ) الايراني اليوم يدعون انهم من العجمان ( لوريمر ، الجزء الجغرافي ) يتداعى الكثير من الافكار حول الاختلاط السكاني الاجتماعي في الخليج والهجرات المتبادلة على شواطئه ، هذا ما جعل الدولة الخليجية الجديدة بعد البترول تعتمد الاصول القبلية للاستزادة من المواطنين ، فان دولة الامارات العربية المتحدة ، بعد نشأتها وظهور الخلل السكاني بالنسبة لطموحات التنمية ، نجدها تتغذى بالعنصر البشري العماني من عمان الداخل الى حد نشوء ازمة صامتة بين عمان ( سلطنة عمان ) والامارات حول هذا الموضوع . وكذلك نجد ان الكويت في الستينات وقطر في السبعينات تتغذيان بشريا ليس فقط من الانفتاح على قبائل معينة ، بل ايضا من الانفتاح على عائلات ممتدة ذات اصول قبلية ، ففي شرق الجزيرة العربية نجد قطر قد فتحت ذراعيها مثللكل من ( آل بو عنييه ) الموجودين في شرق الجزيرة العربية في الجبيل والدمام والهواجر وآل بن علي وآل بورميح . وكذلك فتحت الكويت ذراعيها لعائلات من اصول قبلية او غيرها كانت تقطن اما الزبير او البصرة ، او المجموعات ذات الاصول الطائفية المشتركة كشيعة البحرين والاحساء والكويت مثلا والذين بينهم علاقات اسرية واضحة . وكذلك هم افراد بعض المجموعات البشرية ذات الاصل العربي من الشاطئ الجنوبي لايران الذين قدموا الى الخليج منذ سنوات عديدة وتأقلموا مرة اخرى في اصولهم العربية ، مع حفاظهم على لهجاتهم المحلية . من هذا يمكن القول ان التواصل السكاني المرن في الخليج ، الذي وجد نتيجة للاقتصاد التقليدي ، تعزز - ولكن بحذر شديد - بوجود الاقتصاد الجديد (البترول) ، ويزداد هذا الحذر كلما نمت الدولة ، لهذا نجد ان هناك عوامل متداخلة قد افرزت ما يمكن ان يسمى (بالاقلية النفطية) ، الاحتياج الى العنصر البشري ووضع الحواجز امامه في الوقت نفسه .

### نتائج الولوج القسري - الاقلية النفطية :

لقد تناولنا في وقت سابق فكرة الولوج القسري للخليج في عجلة الرأسمالية العالمية ، وكذلك الى العصر من خلال البترول ، ووضحنا ان ذلك سبب ارباكا في التطور لدى هذه المجتمعات ، ومن اهم الارباقات التي نجد لها علاقة مباشرة بموضوعنا هذا هي «الاقلية النفطية» التي افرزها البترول ، وقد يبدو ذلك متناقضا بعض الشيء مع ما قلناه سابقا ، الا ان حقيقة الامر ، رغم الدلائل التاريخية والاصول الاجتماعية التي استعرضناها في السابق والتي تدل بكل وضوح

لا يصل الشك اليه على الخلفية الاجتماعية الموحدة وعلى الهجرات المتبادلة والكبيرة في الخليج العربي وعلى العلاقات الاسرية والقبلية. الحقيقة ان ظهور الدولة والنفط لم ينفيا العلاقات الاسرية وعلاقات التواصل البشري التي ما زالت موجودة بين ذوي القربى الواحدة في العائلات الممتدة في الخليج . وبالرغم من كل هذا نجد مجالا لظهور « الدولة » ، والتزام التقسيمات الاقليمية والسيادة على الارض النابع من رغبة داخلية او فرض خارجي ، وغياب اي نوع من الوعي الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الاكبر من الناس ، ونشوء المجتمع الاستهلاكي . كل ذلك عزز الاقليمية النفطية في اول الامر ، خاصة في الخمسينات والستينات كعقبة كأداء امام اي طموحات لتطوير هذه المنطقة والاستفادة من خيراتنا اقليميا وعربيا بشكل جماعي ، وعلى المدى الطويل للاجيال القادمة . وسوف تظل هذه العقبة ( الشعور الاقليمي الطبقي ) ما لم تدرس بشكل علمي منطلق من الواقع عنصرا معطلا لا يكامل في المستقبل . ودليلنا على ذلك ما صادفته محاولات وعمليات التقارب الاقتصادي حتى الان، نتيجة لهذه الاقليمية التي نتجت عن الطموح المباشر في قيام الدولة والتطبيق غير المتوازن لتشريعات مستوردة اغفلت الاستخدام المنطقي للتواصل البشري الواقعي الموجود في الخليج والذي يحقق مصالح هذه المجتمعات الانسية والمستقبلية .

### البناء الطبقي الداخلي :

بين العوامل الاجتماعية التي ساعدت في اعاقة اي تكامل اقتصادي في الخليج يأتي البناء الطبقي الداخلي الذي افرزته اقتصاديات النفط ، فمؤسسة تجارية وسيطة بين المستهلك البترولي المحلي والمنتج الغربي ، وانتشار هذه الطبقة التي ارتبطت مصالحها بالخارج ، جعلت مقاومة هذه الشرائح الاجتماعية في كل قطر لا يتقارب اقتصادي من باب الدفاع عن النفس - خاصة وان الشركات الغربية من سياستها الاعتماد على وكيل محلي في النفط - ومصالح الوكلاء هنا تتضارب . كما ان هذه الشرائح الاجتماعية التجارية لم تتجه الى التصنيع بسبب السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية . فالانفتاح على الاستيراد يجعل من الصعب ان تنافس سلعة محلية سلعة مستوردة . وكذلك لضيق السوق المحلية من جهة ، ومن جهة اخرى، فان الثورة الحقيقية في هذه المجتمعات الصغيرة البترولية قد تركزت في يد شريحة صغيرة من الناس ( ١٠ ) ، مما اعاق اي تنافس في الاستيراد والتصنيع .

### خلاصة :

ليس من المنطق العلمي الحديث عن اسس تاريخية واجتماعية لا تكامل اقتصادي في الخليج دون القول ان هذا الخليج هو جزء من وطن اكبر هو الوطن العربي . ان كثيرا من خصوصياته التاريخية والاجتماعية التي تم عرضها في السابق هو جزء من تلك الخصوصية

(١٠) جاسم خالد السعدون . « العوامل المؤثرة في تكافؤ توزيع الدخل (دراسة عن الكويت) . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، اكتوبر ( تشرين الاول ) ١٩٧٧ .

الأكبر التي تشترك فيها اقطار عربية أخرى ، ومن هنا فان أي حديث عن اسس تاريخية واجتماعية في هذا الاقليم لا يمكن تجزئته عن الكل .

واذا اخذنا ذلك بعين الاعتبار ، فاننا نقول بأن مجتمعات الخليج تاريخيا قد وقعت تحت طائل التجزئة السياسية ، وطائل الاستعمار المباشر لوقت طويل ، ثم الحقت ، معظم اقطارها بعد ذلك قسرا بالدورة الاقتصادية الرأسمالية ، واتجهت اقطار منها ، في محاولة انتزاع نفسها من تلك الدورة ، الى خطط اقتصادية بديلة عزلت نفسها فيها عن الآخرين ، وكما ان اقطار منطقة الخليج تعتمد على سلعة وحيدة أساسية هي البترول لا يمكن لها الا ان تلج السوق العالمية ، فان اتصالها بهذه السوق اقتصاديا يفوق اتصالها مع بعضها بناء لطبيعة تلك السلعة من جهة ، وللسياسات الاستهلاكية والبذخية من جهة أخرى . وبسبب النقص الكبير ، او انعدام وجود اية بنية اقتصادية تحتية صالحة للإنتاج ، اضافة الى عدم وجود الرغبة الحقيقية في اقامة صناعات انتاجية ، وضيق السوق المحلية الناتج عن العوامل المتعددة التي ذكرناها ، والتركيب الاجتماعي لكل قطر من الاقطار البترولية الذي ينتج عن ذلك النوع من الاقتصاد ، بسبب ذلك نجد ان معظم الاقطار رغم مدخولها الكبير من النفط تنفق معظمه بشكل اتفاقات دورية ، وينفق القليل على المصروفات الرأسمالية ذات العائد . ففي دراسة حول دخل البترول وانفاقه في امارات الخليج العربي ( ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ) ( ١١ ) لوحظ ان معامل الارتباط النسبي بين الدخل من البترول والانماط المختلفة للانفاق قد اظهر ان الارتباط بين الدخل والانفاق الجاري كان عاليا ، يصل في حالة البحرين الى ٩٦ ر. ، وفي الكويت الى ٩٥ ر. ، وعند دراسة معامل الارتباط النسبي بين الدخل البترولي وما يخصص للعائلة الحاكمة وجد انه يصل في البحرين الى ٩٩ ر. وفي الكويت الى ٧٢ ر. ، وتعلق تلك الدراسة على ان معاملات الارتباط العالية هذه توجد ايضا في بقية الامارات البترولية ( قطر وابوظبي ) ، وتصل الدراسة المذكورة الى تقرير ان العوامل التي تحدد توزيع الدخل البترولي على انماط المصروفات هي عوامل تقليدية وسياسية وليست على وجه التحديد عوامل اقتصادية .

من تلك النقطة يمكن لنا القول : انه لن تكون بداية تكامل اقتصادي حقيقي الا اذا اتخذت القرارات السياسية للتنسيق بين هذه الاقطار في خطط واضحة اقتصادية واجتماعية للوصول بعد ذلك الى الهدف وهو التكامل . اما نوع ذلك التكامل فهو بالطبع يحدد بناء للواقع الاقتصادي والبشري الموضوعي لهذه الاقطار .

بقي القول ان هناك اسسا اجتماعية وتاريخية لهذا التكامل المتوخى اقتصاديا ، نتيجة للتواصل الاجتماعي الانساني ، فهناك ثقافة مشتركة تبدو ظاهرة في كل عناصر الثقافة ،

(١١) من اجل مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع : انظر الدراسة القيمة للدكتور علي خليفة الكواري . خاصة الفصلين الثامن والعاشر .

---

فالاغنية الكويتية مثلاً يطلبها مستمعو اذاعة بغداد ، كما يطرب اليها انسان في الشارقة ، وتمج  
الصحف اليومية والاسبوعية بالكلام عن «الانسان الخليجي»، ولكن كل ذلك سوف يبقى في حدود  
الاغاني والكلام ان لم نبدا بالاقتصاد ، فيشعر الناس ان مصالحهم الاقتصادية مشتركة كما هي  
علاقاتهم العائلية والعرقية والثقافية .

---

صدر حديثاً عن

معهد الانماء العربي

في سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية

التضخم العالمي

والتخلف الاقتصادي

دراسة في التضخم العالمي وارتفاع الاسعار

في الوطن العربي - اسبابها ونتائجها

اعداد

عادل عبد المهدي

مراجعة

د. عبد العزيز هيكل

وفريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية

---